مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .

العدد : 22
13/01/2024

التبادل التجاري العراقي –التركي للمدة (2004–2021) وافاقه المستقبلية في ظل مشاهد بديلة

Iraqi-Turkish Trade Exchange (2004-2021) and Future Prospects in Light of Alternative Scenarios

إعداد

الباحثة: سماحة صالح علي
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والإقتصاد
samahsalih181@gmail.com

أ.د. نزار ذياب العساف
كلية المعارف الجامعة
dr_nazar54@uoa.edu.iq

المستخلص :

يتناول البحث واقع التجارة العراقية –التركية للمدة (2004–2021) واهم تطوراتها من خلال تحليل البيانات ذات الصلة ومن بينها مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وتطوراته لكلا البلدين ، كما تناول البحث الهيكل السلعي لصادرات واستيرادات البلدين من بعضهما البعض وانعكاس تطور التبادل التجاري في الميزان التجاري بينهما ، اذ تمكنت تركيا من الاستحواذ على جزء مهم من السوق العراقية في صادراتها السلعية ، وبخاصة المواد الغذائية والعدد والمنتجات الصناعية في تفوق واضح لصالح تركيا ، نتيجة تراجع الاقتصاد العراقي بسبب الاحتلال الامريكي 2003 وتحطم مرتكزات البنى التحتية وتوقف القطاعات الانتاجية الرئيسية في الصناعة والزراعة والخدمات في مقابل اقتصاد تركي يحقق نجاحا مستمرا في اطار خطط تصديرية كفؤة وفي ظل قدرة تنافسية عالية في السوق العراقية ، اذ تتدفق اكثر من (1500) شاحنة تركية يوميا تحمل البضائع التركية المصدرة الى العراق فضلا عن حوالي (700) شركة تركية تعمل في العراق ، اذ حقق الميزان التجاري فائضا لصالح تركيا قدره (14409) مليون دولار عام 2021 ، ثم انطلق البحث في تصور مستقبل هذه العلاقات في ظل مشاهد بديلة بالاعتماد على معطيات وعوامل اقتصادية وسياسية في كلا البلدين .

الكلمات المفتاحية : التبادل التجاري ، القطاع الأقتصادي ، الناتج المحلي ، الإستيراد ، التصدير ، القدرة التنافسية ، الميزان التجاري

Abstract:

This research examines the reality of Iraqi-Turkish trade for the period (2004-2021) and its significant developments by analyzing relevant data, including the contribution of economic sectors to the gross domestic product and their evolution in both countries. The research also delves into the commodity structure of exports and imports between the two countries and the impact of trade developments on their trade balance.

Turkey has successfully captured a significant portion of the Iraqi market in its commodity exports, particularly in food products, machinery, and industrial goods. This clear advantage for Turkey can be attributed to the decline of the Iraqi economy following the 2003 American occupation, which led to the deterioration of infrastructure and the suspension of key production sectors in industry, agriculture, and services. In contrast, the Turkish economy has consistently thrived through efficient export plans and high competitiveness in the Iraqi market. Over 1,500 Turkish trucks carrying Turkish goods enter Iraq daily, and approximately 700 Turkish companies operate in Iraq. In 2021, Turkey achieved a trade surplus of $14,409 million.

Furthermore, the research explores future scenarios for these relationships under alternative circumstances, relying on economic and political factors in both countries.

Keywords: Trade exchange, Economic sector, Domestic product, Import, Export, Competitiveness, Trade balance

المقدمة

يعد العراق من بين الدول التي تمتلك شبكة واسعة من العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم ،وبخاصة دول الجوار ومنها الجارة تركيا التي ارتبط معها العراق بعلاقات اقتصادية تاريخية واسعة ، وقد تناول البحث واقع التجارة العراقية –التركية واهم تطوراتها ، وذلك من خلال تحليل مختلف الاحصائيات المتعلقة بأهم المؤشرات للاقتصاد التركي ذات الصلة ، التي من بينها مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ، والقطاع السياحي والاستثمار الاجنبي وكذلك معرفة معدلات البطالة والتضخم كون التبادل التجاري وما يعقبه من زيادة في الصادرات والاستيرادات له اثر على مستوى الاسعار المحلية ، وكذلك تحليل هيكل الصادرات والاستيرادات مع بيان حالة الميزان التجاري وتحليل اثر الانفتاح التجاري مع بيان مستوى نصيب الفرد من التجارة الخارجية . الذي انعكس بشكل او باخر على مستوى التبادل التجاري مع العراق ، وقد تمكنت تركيا من ان تستحوذ على جزء مهم من السوق العراقية من مختلف المنتجات الصناعية والزراعية وتحقق تفوقا واضحا في الميزان التجاري بين البلدين خلال المدة (2004–2021)، نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى التراجع بعد احتلال العراق عام (2003)، من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول التحالف وتعرض البنية التحتية الى دمار شبه كامل وتدهور قطاعاته الانتاجية وعدم تمكنه من تلبية احتياجاته الاساسية وبخاصة الغذائية منها ،في مقابل اقتصاد تركي يحقق نجاحا مستمرا في اطار خطط تصديرية ناجحة وفي ضوء قدرة تنافسية واضحة .

أهمية البحث

يكتسب البحث اهميته من اهمية الموضوع الذي يتناوله وهو موضوع حيوي يخضع للبحث والدراسة فهو يتميز بالاهمية في اطار العلاقات التجارية الدولية بين العراق ودول الجوار حيث ترتبط بينهم علاقات تاريخية طويلة وذلك بحكم التقارب الجغرافي ووجود عدد من المقومات التي ساعدت في تطوير التبادل التجاري بينهم ، وبيان مدى امكانية تطور هذه العلاقات في ضوء المشكلات السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية ولاسيما بين العراق وتركيا .

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من طبيعة العلاقات التجارية بين العراق والدول المجاورة وانعكاسها على الميزان التجاري العراقي ، اذ تشكل ظاهرة عدم التكافؤ ورجحان كفة الاستيرادات على الصادرات مشكلة حقيقية بالنسبة للعراق تقف بوجه تحقيق الشراكة التجارية المتكافئة مع هذه البلدان ومنها تركيا ، والمشكلة هذه تتفاقم نتيجة لضعف اداء القطاعات الاقتصادية الانتاجية في العراق وعدم تمكنها من تغطية العديد من

حاجات العراق الاساسية ،.اذ تتمركز المشكلة في تساؤل مهم وكبير ينحصر في حجم التبادل التجاري البيني بين البلدين العراق وتركيا وافاقه المستقبلية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العلاقات التجارية العراقية -- التركية شهدت تفوقا لصالح تركيا انعكاسا للأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة ولتخلف القطاعات الانتاجية في العراق

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة واقع العلاقات التجارية العراقية –التركية ، ومدى انعكاسها في الميزان التجاري بين البلدين في اطار بيان الواقع الاقتصادي وتطوراته واهم نقاط الضعف والقوة مع الاحاطة بالمشاكل الاقتصادية التي تحدد مسار العلاقات العراقية مع تركيا ، وتحليل المؤشرات الاقتصادية ، وبيان مدى انعكاسها على طبيعة العلاقات التجارية بين البلدين وبيان اهم مشاهد تطور هذه العلاقات المستقبلية .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع واهداف البحث اذ يعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها بدقة والتعبير عنها في ضوء معطيات البحث.

الحدود الزمانية والمكانية

تنحصر حدود البحث الزمانية بالمدة 2004-2021 اما الحدود المكانية فتقتصر على دراسة طبيعة العلاقات التجارية للعراق مع تركيا.

هيكلية البحث

انحصر البحث في ستة محاور تناول المحور الاول والثاني منها واقع الاقتصاد العراقي والتركي ومقوماتهما وتطرق الثالث الى التجارة البينية بين البلدين في تركيبهما السلعي صادرات واستيرادات ، ثم انصب المحور الرابع والخامس على تطور التبادل التجاري واتجاهاته ، فيما تناول المحور السادس اهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة التجارية بينهما لتنتهي بأهم الاستنتاجات والتوصيات .

اولا: واقع الاقتصاد العراقي واهم تطوراته

بعد عام 2003 تغيرت فلسفة ادارة الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق بدلا من الاقتصاد المخطط (الموجه) واخذ يهتم بتنويع مصادر الدخل ،الا ان هذا التحول لم يكن قد استوفى متطلباته على الرغم من تشريع العديد من القوانين و اتخاذ العديد من البرامج والتدابير والاجراءات ، ولم تتحقق نتائج ملموسة بهذا الاتجاه ، الامر الذي يضع الاقتصاد العراقي دائرة الادارة المركزية في ظل اعتماد شبه كلي على عوائد

تصدير النفط التي يغلب عليها عدم الثبات تبعا لتقلب الاسعار وتفاوت الكميات المصدرة . **(جبير،2020: 54)**

مما ادى الى اعتماد البلد على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والانتاجية ، نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي ،وان هذا الاعتماد على الايرادات النفطية في ضوء التقلبات التي تحصل في اسعار النفط جعل من هذا الاقتصاد معرض وبنسبة كبيرة الى العديد من الصدمات التجارية .**(جليل واخرون ،2008: 91)** الامر الذي ادى الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وبالتالي جعل العراق من الدول المتأخرة في مجالات التنمية والبناء. ومن خلال دراستنا لواقع الاقتصاد العراقي نلاحظ انه قد تأثر بالحروب والحصار الاقتصادي والتعويضات المالية التي ادت الى استنزاف في الاحتياطي الاجنبي و في تمويل الانفاق الحربي مع تشوه البنى التحتية وزيادة معدلات الفقر وانتشار الفساد في مجمل الانشطة الاقتصادية ، وان هذه المشاكل قد اصبحت عقبة امام عملية التنمية وتحدي كبير يواجه الاقتصاد العراقي .**(قداح،2010: 64)** .بالشكل الذي اضعف محاولات التنمية وعطل فرص النجاح التي توفرت خلال هذه المرحلة وعرقل محاولات التنمية لما بعدها .

وعليه فان المرحلة الراهنة تتطلب تفعيل دور الدولة وتنظيم العلاقة بين مهام الدولة الاقتصادية والاجتماعية ومهام القطاع الخاص وتحسين منهج التعاون والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية والاقتصاد العالمي وتنويع الاقتصاد .**(يونس،2010: 158)**

اذ يمتلك الاقتصاد العراقي العديد من المقومات التي يمكن ان تجعل منه اقتصادا ناجحا ، وتشكل له ميزة تنافسية لاسيما وانه يصنف بحسب منظمة اوبك على انه صاحب خامس اكبر احتياطي نفطي في العالم ،فضلا عن كونه يمتلك احتياطي كبير من الغاز ومعادن اخرى ،تصدر من خلالها المركز الثالث عشر عالميا فهو يتميز بخصوبة اراضيه الزراعية وامتلاكه نهرين كبيرين ،فضلا عن امتلاكه القوى البشرية الكفؤة .**(سلمان،2015: 126)**

ورغم امتلاكه لهذه المقومات الا انه عانى من اختلالات هيكلية وبنيوية ،نتيجة تعرضه للغزو الامريكي بعد عام 2003 ، الذي اسفر عن نتائج سلبية بدء من هدم البنى التحتية ،بالإضافة الى تردي الواقع التعليمي والخدمي والصحي ايضا ولم تقف تلك الاختلالات عند هذا الحد بل تمتد لتشمل الهيكل الانتاجي والموارد المالية والبشرية والطبيعية الامر الذي اسفر عن تدهور حالة الاقتصاد وارتفاع المديونية الخارجية ، **(الشندي ،2009: 42)**

ويمكن تناول اهم المقومات الرئيسية للاقتصاد العراقي من خلال الاتي:-

أ- الموقع الجغرافي:

يحظى الموقع الجغرافي للعراق بأهمية اقتصادية استراتيجية كبيرة كونه يمثل قلب المنطقة الاسيوية العربية، ويعد حلقة وصل بين القارات من ناحية الطرق الجوية ويقع في الجنوب الغربي من قارة اسيا ،وفي الشمال الشرقي من شبه الجزيرة العربية ،حيث يتضح بانه محاط من قبل ست دول هي تركيا من الشمال، وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية من الغرب ،والكويت من الجنوب وايران من الشرق ،اذ تعد اطوال الحدود البرية احد اهم السمات والخصائص الجغرافية التي يتميز بها العراق مع دول الجوار من الناحية التجارية .

ولهذه الحدود اثر في تواجد عدد من المنافذ البرية التي لها دور كبير في زيادة التبادل التجاري . وعليه تبرز اهمية الموقع الجغرافي في التجارة الخارجية العراقية عن طريق زيادة قيمة تجارتها مع دول الجوار بحكم قرب الموقع الجغرافي .**(جبيل،2018: 299-300)**

ب- الموارد الطبيعية :

تعد الموارد الطبيعية من المقومات الاساسية في الاقتصاد العراقي اذ تقدر مساحة العراق بـ (435052)كيلو متر مربع ، وتعد الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة ، اذ ما تم تفعيلها كونها تؤمن الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتسهم في توفير عوائد مالية للدولة عن طريق تصدير الفائض ، اذ تقدر المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة بـ (26%)اي ما يعادل (46)مليون دونم ، كما تقدر نسبة الاراضي المستغلة للزراعة بـ (70%) من اراضي العراق الزراعية الخصبة ،كما تصنف الزراعة على انها سلاحا لتعزيز الامن الغذائي .**(زيني،2009: 91)**.

ومن اهم موارد العراق المعدنية هو النفط حيث يحتل المركز الثالث في منظمة اوبك من حيث حجم الاحتياطي النفطي الذي يقدر بحوالي (115) مليار برميل كما في عام 2009،و يحتل العراق ضمن المنظمة المذكورة المركز الثامن من حيث احتياطي الغاز والذي قدر بـ(112,000)مليار قدم مكعب في نفس السنة .فضلا عن ذلك فانه غني بالمعادن الاخرى مثل الكبريت ، الفوسفات، الملح وحجر الكلس والجبس ومعادن اخرى . **(الغريري،2022: 63)**

ت- الموارد البشرية(السكان والقوى العاملة)

1-: السكان:يعتبر السكان من اهم ثروات البلد واداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية ومصدر قوتها ،اذ يمكن النظر الى السكان كقوة استهلاكية تمثل اداة ضغط على الموارد المتاحة ،فالزيادة السكانية تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات الامر الذي يشجع على تشغيل القطاعات الانتاجية والخدمية ، وبما ان الجهاز الانتاجي في البلد حاليا غير مرن وان الزيادة الحاصلة في معدلات النمو السكاني لا يقابلها

نمو في القطاعات الانتاجية الامر الذي يؤدي الى زيادة الاستيرادات الخارجية وهذا يعد من مصادر الصدمات التجارية . والجدول الاتي يوضح التطور السكاني في العراق للمدة (2004-2021)

الجدول(1) تطور عدد السكان في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	عدد السكان (نسمة)	معدل التغير السنوي%	السنوات	عدد السكان(نسمة)	معدل التغير السنوي%
2004	27140000	3.04	2013	34819301	1.79
2005	27963000	3.03	2014	35095772	0.79
2006	28810123	3.03	2015	35572291	1.36
2007	29682085	3.03	2016	36169123	1.68
2008	30578000	3.02	2017	37139519	2.68
2009	31664466	3.55	2018	38124182	2.65
2010	32489972	2.61	2019	39127889	2.63
2011	33338757	2.61	2020	40150200	2.61
2012	34207248	2.61	2021	41190659	2.59

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ،سنوات متفرقة ،العراق.

*معدل التغير السنوي(%) = عدد السكان في السنة الحالية – عدد السكان في السنة السابقة

----------×100

عدد السكان في السنة السابقة

وان معدلات نمو السكان في العراق اخذت بالتزايد اذ تطورت بشكل سريع خلال مدة الدراسة (2004-2021) ، ونستدل من خلال الجدول (1) ان عدد السكان في العراق بلغ (27140000) نسمة في عام 2004، ثم بدا بالتزايد حتى وصل عام 2009الى (31664466)نسمة وبمعدل تغير سنوي مقداره (3.55%)،وهو اعلى معدل نمو خلال الدراسة ، ثم اخذ بعدها معدل التغير السنوي للسكان بالانخفاض عام 2014،حتى وصل الى(0.79%)في حين بلغ عدد السكان (35095772) نسمة والسبب يعود في انخفاض معدل التغير نتيجة دخول عصابات داعش الارهابية الى بعض المحافظات مما ادى الى النزوح التي تقلل من الولادات وهجرة السكان الى الخارج ،وكذلك زيادة عدد الوفيات بسبب عملية التحرير ثم اخذ بعدها عدد السكان يتزايد في عام 2017، حتى وصل (37139519)نسمة وبمعدل تغير سنوي (2.68%)،ومن ثم فان معدل التغير السنوي للسكان اخذ بالانخفاض حتى بلغ معدل التغير السنوي (2.61%)عام 2020،وعدد السكان وصل (40150200) نسمة .

2-: القوى العاملة : تحتل القوى العاملة مكانة كبيرة في السياسات السكانية في جميع دول العالم ،لما لها من دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،اذ تشمل القوة العاملة السكان النشطين اقتصاديا والقادرين على العمل والتي تتراوح اعمارهم ما بين (15-65)سنة في معظم البلدان ، و شهد العراق بعد 2003 وما بعدها تدهورا امنيا وبخاصة عامي (2006-2007) ساهم بشكل كبير في تراجع تنمية الموارد البشرية اذ تعتمد العمليات الانتاجية التي يتوقف عليها اقتصاد اي بلد بشكل رئيسي على (العرض والطلب)، في القوة العاملة وبطبيعة الحال فان هذه القوى تعتمد على اعداد السكان اذ يتطلب الموازنة بين ما هو معروض من القوة العاملة وحاجة الاقتصاد القومي. وبالتالي فان الطلب على العمل يتأثر بأعداد السكان وتكون الحاجة من قبل القطاعات الاقتصادية الى عنصر العمل متزايدة .**(المشهداني،2013: 89)** .

ويمكن القول ان القوى العاملة العراقية تتمركز حصرا في القطاع الخدمي وان معظم القطاعات الخدمية غير منتجة لذا يتطلب العمل على الاهتمام بالقطاعات الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والانفاق على التعليم من اجل زيادة مهارة العاملين والقيام في ادخال كافة الآلات والمعدات المتطورة من اجل زيادة الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد .

ثانيا : واقع الاقتصاد التركي واهم تطوراته :

ان الموقع الجغرافي للدولة يزيد من اهميتها الاستراتيجية ويعزز من نشاطها الاقتصادي في الساحة العالمية، لذلك تعتبر دولة تركيا دولة قارية وبحرية في نفس الوقت ، فهي المنطقة الوسطية التي تتحكم في العالم التي تقع ضمن الحيز الجغرافي المسمى اوراسيا وان مساحتها تتوزع ضمن شبه جزيرة اسيا الصغرى الاناضول بما يعادل (96.9%)والمساحة المتبقية تقع ضمن قارة اوربا ، اذ تحتل تركيا المرتبة الرابعة

والثلاثين على مستوى العالم بمساحة تبلغ (779.452كم)وهذا ما يجعلها اكبر من اي دولة اوربية عدا روسيا الاتحادية ومن اكبر دول الشرق الاوسط ،وتمتاز تركيا بالتنوع المناخي والتركيب الجيولوجي ما بين جبال وسهول وهضاب مع وفرة الموارد المائية ، مما ساعد في تنوع ثرواتها الطبيعية والمعدنية ومما يعزز من دورها المحوري هو سيطرتها على اهم منفذين هما مرمرة والدردنيل **(الخزاعلة،2018: 89)**.اما من حيث الكثافة السكانية فحسب تقديرات البنك الدولي فان مجمل عدد سكان تركيا يقترب من (85.04) مليون نسمة **(البنك الدولي، 2019)**. وتساعد مساحتها الشاسعة ومناخها المعتدل على تنوع ثروتها الحيوانية وازدهار قطاعات الانتاج الزراعي ،كما ساهمت زيادة الموارد البشرية المتوفرة بشكل كبير في دعم القطاعات والمؤسسات وتنويع الفرص الاستثمارية ،وتشكل موارد الدولة الاقتصادية وبنيتها التحتية والتطور التكنولوجي والقوة العسكرية عناصر قوة في المعادلة الدولية. فمع بداية القرن الحادي والعشرون قامت تركيا بانتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادي في قطاعات الاقتصاد كافة برعاية ودعم من صندوق النقد الدولي، وقد ترافق ذلك مع ظهور مؤشرات تحسن منذ عام 2000، الا ان الامور قد اختلفت وتطورت بشكل مفاجئ وغير متوقع وانتهت بأزمة كبيرة عام (2001)، وهنا جاء دور حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاح واصلاح اقتصادي واداري ومالي ، بل تغير الكثير من الامور والاطر الارشادية والمبادئ التوجيهية للعملية، وعلى الرغم من الازمات العديدة فقد شهد الاقتصاد التركي تطورا بدرجة كبيرة ليصبح بالمرتبة السادسة عشر بين اقتصادات العالم في عام 2011،حيث يعزز هذا الاقتصاد الحيوي واصلاحاته السياسية قوته الناعمة في المنطقة ،.**(مركز الاحصاء التركي ، 2016)** و يعتمد الاقتصاد التركي وبشكل كبير جدا على الصادرات وخاصة فيما يتعلق بزيادة النمو الاقتصادي او ارتفاع معدلات التوظيف كونه اقتصادا موهلا لكي يكون اقتصاد تصديرا وايضا يعتمد الاقتصاد التركي في نموه على الناتج المحلي الاجمالي ،والقوة الشرائية الداخلية توفر اليد العاملة ،كما ان قطاع السفر والسياحة ساهما بشكل كبير في اقتصاد تركيا حيث شهد نموا بأكثر من 6% عام 2020 في اقتصاد يبلغ حجمه 740 مليار دولار اميركي وللوقوف على اهم عناصر هذا الاقتصاد وتطوراته نتوقف عند المؤشرات الاتية . **(المركز الديمقراطي العربي ،2015)** .

1-: الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد التركي:

يوضح هذا المؤشر معظم الحقائق الاقتصادية عن اقتصاد اي بلد ، اذ يشير الى مواطن الضعف والقوة لديه من حيث القدرة والكفاءة ولاسيما لدولة مثل تركيا تجمع بين الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الغربي بحكم الموقع الجغرافي التي تتمتع به وتداخلها مع دول القارة الاوربية ،وتطلعاتها للتوسع في الشرق الاوسط لا داءها دورا اقليميا سعيا منها لاستعادة دورها الاقليمي، .**(اوغلو،2011: 142)** ، وبخصوص الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد التركي فقد كانت نقطة الانتقال والتحول فيه تعود لإصلاحات الحكومة التركية التي قامت بها اثناء تسلمها السلطة عام 2001. فقد قامت تركيا بتنفيذ تسع خطط خمسية للتنمية

الاقتصادية خلال المدة (1973-2014) ، استطاع الاقتصاد التركي من خلالها من تحقيق نموا واضحا وهذا ما انعكس على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعرفية حيث بدء بتنفيذ الخطة العاشرة للسنين (2014-2018) ، من خلال تخصيص مبالغ ضخمة واستثمارها لتنمية الموارد البشرية والاقتصادية ، وتنشيط دور التجارة الخارجية وتطوير مشاريع البنى التحتية ، والهدف منها هو تنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية في العملية التنموية وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية والعوائد النفطية ، وقد استطاعت تلك الجهود في خلق مساهمة متنوعة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وزيادة دور القطاع الخاص وتطوير سوق العمل والتنمية البشرية والاستفادة من التكنولوجيا .**(امين، 2018 : 169)** اذ ان السمة المميزة للاقتصاد التركي هو مساهمة كلا من القطاعين العام والخاص في معظم الصناعات اذ يقدر ما يقوم بصناعته القطاع الخاص حوالي ثلثي الانتاج ، والذي ساهم في زيادة اهمية هذا القطاع هو اقترابها من تحقيق الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الصناعية والوسيطة .**(الطويل ،2011: 136)**، والجدول الاتي يبين حجم الناتج المحلي الاجمالي التركي ونصيب الفرد منه

الجدول(2) تطور الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد التركي منه للمدة(2004-2021)

السنوات	(GDP) الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	عدد السكان مليون / نسمة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)
2004	408.88	67.0	6101.60
2005	506.31	68.0	7456.30
2006	557.06	68.5	8101.90
2007	681.34	69.5	9791.90
2008	770.46	70.4	10941.20
2009	649.27	71.3	9103.50
2010	776.99	72.3	10742.80
2011	838.76	73.4	11420.60
2012	880.56	74.5	11795.60
2013	957.78	75.7	12614.80

12158.00	77.0	938.95	2014
11006.30	78.2	864.32	2015
10894.60	79.5	869.69	2016
10589.70	80.8	859.88	2017
9454.30	82.3	778.47	2018
9121.50	83.2	761.00	2019
8536.40	84.3	719.95	2020
9586.60	85.0	815.27	2021

Source:http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

اذ يلاحظ وبصورة واضحة تطور الناتج المحلي الاجمالي التركي حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام (2004) (408.88)مليون دولار امريكي ، ثم اخذ بعدها بالارتفاع حتى وصل عام (2011) الى(838.76)مليون دولار ثم استمر الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة حتى وصل عام (2013) الى اعلى قيمة له طيلة مدة الدراسة حيث بلغ (957.78)مليون دولار وهذه الزيادة في الناتج دليل واضح على نمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة تركيا .**(الجميل ، 1997: 19)** . اذ شهدت هذه الفترة تطورا واضحا في حجم الناتج المحلي الاجمالي باستثناء عام (2009) ، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي نتيجة الاثار السلبية التي ولدتها الازمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي آنذاك عام (2008)،وكذلك شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا عام (2020)مقارنة بعام 2019 بسبب تداعيات ازمة جائحة كورونا ، وبعدها بدا الناتج المحلي الاجمالي بالانتعاش عام (2021) حتى وصل الى (815.3) مليون دولار نظرا لتحسن الوضع الاقتصادي التركي اما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد تحسنا واضح هو الاخر فبعد ان كان (6101.60) دولار عام (2004) وهي اقل قيمة له تسجل خلال المدة قيد الدراسة ،ارتفع الى (8101.90)دولار عام (2006) وبنسبة (32%)ثم وصل الى اعلى قيمة له بعد مرور سبع سنوات حيث بلغ (12614.80)دولار عام (2013) ثم عاود الناتج بالانخفاض مرة اخرى عام (2019) ليصل الى (9121.50)دولار نتيجة الاوضاع التي مرت على تركيا سياسيا واقتصاديا ،بعدها عاود ليرتفع نصيب الفرد من الناتج حتى وصل الى(9586.60)دولار وبنسبة (5.1%) عام (2021) مقارنة بعام 2004 ، ورغم ذلك من المتوقع ان يشهد الاقتصاد التركي تطورا ونموا كبيرا وهذا ما ينعكس بشكل واضح على نصيب الفرد التركي من الناتج المحلي الاجمالي.

2-:مساهمة القطاعات الاقتصادية التركية في الناتج المحلي الاجمالي .

يعكس مقياس الناتج المحلي الاجمالي حقيقة مساهمة القطاعات الاقتصادية في كمية الانتاج المحلي للبلد خلال فترة معينة ، فقد شهدت دولة تركيا بعد الازمة الخانقة التي تعرضت لها عام (2001)، ووصول حزب العدالة والتنمية في عام (2002)تطورا ملحوظا على المستوى الاقتصادي تمكنت من خلالها الوصول الى المرتبة السابعة عشر عالميا والسادس على المستوى الاوربي خلال الاعوام (2002-2013)، و ان الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة من (2004-2008)، في تطور كبير مع وجود تذبذب في معدل نموه فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي عام (2004) معدل نمو بلغ (9.80%)مع هيمنة قطاع الخدمات على النصيب الاكبر في هيكل التكوين بمعدل (53.10%) ، اذ تاتي بالمرتبة الاولى من حيث مساهمتها في هيكل الناتج المحلي الاجمالي ،ومن المؤشرات المهمة التي تبين مدى نجاح قطاع المقاولات التركية على الصعيد العالمي هو دخول (42) شركة مقاولات تركية ضمن افضل (250) شركة مقاولات في عام (2004) .**(احمد، 2014: 79)**، حيث تعتبر تركيا في طليعة الدول التي تقوم بتصدير خدماتها في مجال الانشاءات والبناء.**(تركيا والعالم ،1999: 75)** ثم يأتي بعده مساهمة قطاع الصناعة بنسبة (25.10%) حيث يعد من القطاعات الفعالة التي لها استجابة سريعة للإصلاحات الاقتصادية التي حدثت في تركيا ، ، اذ يستوعب هذا القطاع اكثر من (26%) من الايدي العاملة ، فقد اصبح القطاع الصناعي القطاع الذي يسهم وبشكل فعال في الناتج المحلي الاجمالي كونه حقق اكبر مساهمة له بلغت (31.10%) عام).**(النداوي،2016 :359)** . في حين يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة من ناحية اسهامه في تكوين الناتج المحلي وبمعدل نمو (9.30%)، ، ويظهر اهمية هذا القطاع من حجم مساهمته الكبرى في الاقتصاد وكمصدر ممول للسكان ، اضافة الى تصدير الفائض الزراعي الذي يساعد في الحصول على النقد الاجنبي من جراء تلك العملية .**(النجيفي وذنون ،1993: 143)**، ومن اسباب نمو وتطور القطاع الزراعي والارتقاء به قيام تركيا بخلق فرص استثمارية كبيرة في القطاعات الرئيسية اضافة الى القطاعات الثانوية الزراعية مثل تعليب الخضر والفواكه ومنتجات الالبان واعلاف الحيوانات فضلا عن تربية الاسماك والاحياء المائية الاخرى ودعم الثروة الحيوانية ، اذ تعتبر تركيا سابع اكبر بلد في الانتاج الزراعي على مستوى العالم لما تشتهر به من محاصيل زراعية ومن اهمها التين والبندق والزبيب والمشمش المجفف كما تشتهر ايضا بانتاج العسل اضافة الى الحليب .وبالتالي فان الحكومة التركية اهتمت اهتماما كبيرا بهذا القطاع من خلال الوصول الى التكنولوجيا الحديثة ، ورفع نسبة الصادرات التركية.**(رضوان ، 2006 :71)**. اما خلال المدة (2014-2020)فقد شهدت تلك المدة انخفاضا في معدلات نمو الناتج المحلي اذ تراجع معدل النمو في الناتج الى (3.0%)عام (2018) وفقدان قيمة الليرة التركية (20%) من قيمتها مع انخفاض مساهمة قطاع الزراعة الى(5.80%)حيث بلغت قيمة الناتج المحلي عام (2018) (778.47)مليون دولار اي بمعدل

انخفاض(179) مليون دولار تقريبا عن عام (2013)مع انخفاض معدل نمو الناتج الى (3.0%) مع ازدهار وتطور قطاع الصناعة ووصوله الى (29.40%) بعدها اخذت قيمة الناتج المحلي بالارتفاع حتى وصلت عام (2021) الى (815.27) مليون دولار مع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى (11%) كما يشير الى ذلك الشكل البياني(1) والملحق (1) .

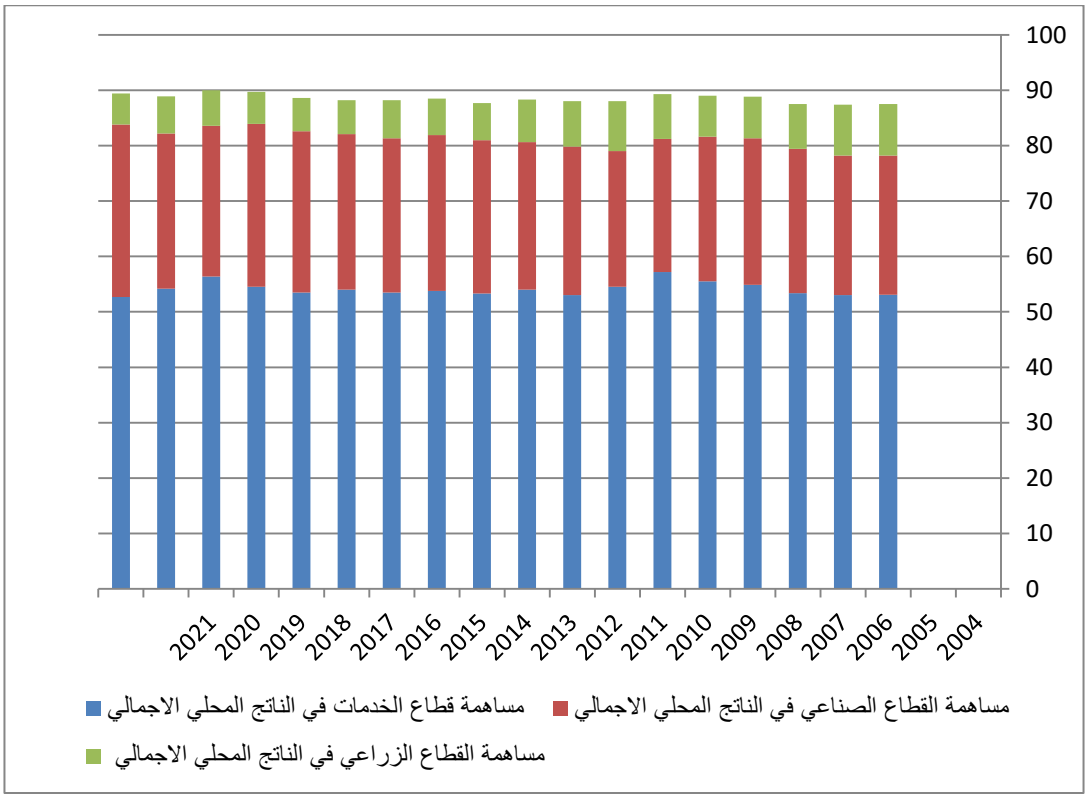

الشكل(1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي التركي للمدة (2004-2021)

ومن جانب اخر يعتبر قطاع السياحة واحدا من اهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها دولة تركيا في اقتصادها ،وله اهمية كبيرة في حجم الاقتصاد التركي ،اذ لاتعد تركيا مركزا للسياحة الساحلية فحسب بل تعتبر من المراكز المهمة للسياحة الصحية والثقافية والرياضية والدينية والفنية وغيرها ،كونها تمتلك بنية تحتية متقدمة وحديثة وقوية لهذه الانواع من السياحة ،لذلك فهي تشغل احد اعمدة الاقتصاد التركي ونظرا لما تتمتع به تركيا من المواقع التاريخية والمنتجعات الساحلية فقد اصبحت مقصدا للثقافة والسياحة الطبية في السنوات الاخيرة ، مما يجعلها تستحوذ على المرتبة الرابعة عالميا بأكثر من (30) مليون سائح .والجدير

بالذكر ان تركيا تمكنت من تحقيق طفرة كبيرة على الصعيد السياحي خلال العقد الاخير واستطاعت من تحطيم ارقاما قياسية في عدد السياح الاجانب .**(معهد الاحصاء التركي)**

ويعد قطاع التعدين من اهم القطاعات الرئيسية التي تمول ايرادات الدولة المالية ،كون هذا القطاع يعزز من احتياطاتها من المعادن النفيسة كالذهب والفضة اضافة الى دوره في دعم الصناعات التركية بالمواد الخام الصناعية ،اذ تمتلك تركيا مصادر لمعظم المعادن وهي واحدة من اكثر الدول الغنية بالمعادن على مستوى العالم ،حيث تنتج تركيا انواع عديدة من المعادن القابلة للتعدين والعديد من الرواسب المعدنية ،ويرجع سبب هذا التنوع في الرواسب المعدنية الى طبيعة الجيولوجيا التركية الغنية والمتنوعة ، (https://www.tebadul.com/ar/blog).

ومن جانب الاستثمار الاجنبي يعد الاقتصاد التركي واحد من اقوى الاقتصادات على المستوى العالمي حيث يستحوذ على المركز السابع عشر في الترتيب العالمي والمركز السادس على مستوى اوربا ، وهذا يعكس حقيقة ان تركيا سوق عالية النمو للعديد من الاستثمارات والشركات ،لذلك قامت تركيا بتشجيع الاستثمار الاجنبي في مجالات محددة وتقديم الدعم من خلال التسهيلات فشرعت قوانين لتشجيع الاستثمار .**(مسلم، هديل ،2017 : 342)**.كما حرصت حكومة تركيا على رفع حصيلة الاستثمارات الاجنبية ،من خلال تقديم برنامج حوافز جديدة للاستثمار الهدف منه تشجيع الاستثمارات وتقليل الاستيرادات من السلع الوسيطة والحيوية للقطاعات الاستراتيجية، وتقليل العجز الحاصل في الحساب الجاري وزيادة دعم الاستثمار ، ولاسيما في المناطق الاقل تقدما اضافة الى ذلك تشجيع قطاعات الانشطة التجميعية بهدف نقل التكنولوجيا الى البلد، ونظرا لما تتمتع به تركيا من موقع جغرافي وخصائص اقتصادية جعلتها سوقا لجذب عدد كبير من المستثمرين ومن اهم الاسباب التي ادت الى ذلك :**(عذاب،2006: 36)**

1. موقع تركيا الاستراتيجي .
2. وفرة البنى التحتية الاساسية والتكنولوجية .
3. العمل الرخيص المتمثل بالأجور المناسبة .
4. امتلاكها خبرة صناعية .
5. تشكل ممر ومحطة نقل الطاقة الى اوربا
6. تمتعها بمناخ استثماري ملائم وخاضع للإصلاحات .
7. امتلاكها سوق محلي ضخم بالقرب من الاسواق العالمية .

3-:عوامل نجاح الاقتصاد التركي:https://www.arizona.com.tr) .

أ-: التطوير الاقتصادي الداخلي والخارجي:

من اهم الامور التي تتم معالجتها في تركيا في سبيل ان يكون القطاع الاقتصادي قطاعا ناجحا ، هو التطوير والمعالجة ومن اهم ما ورد بخطة التطوير الاقتصادي الداخلي هو القيام ببناء المرافق الخدمية بشكل متقدم ومتطور ، وبحسب ما موجود بالعالم الخارجي فتم بناء المستشفيات والمدارس والمزيد من كل شي يخدم المواطن ويجعله يشعر بالرضا اما فيما يخص تطوير الاقتصاد الخارجي فقد عملت على اكتشاف نقاط الضعف فيه واول ما قامت به زيادة علاقتها مع الدول المجاورة وغيرها وفتحت الابواب على مصراعيها من اجل ان تصدر ما لديها من منتجات الى الدول المجاورة بها.

ب-: الاستقرار السياسي :

لنجاح اي مشروع في العالم لابد ان يتحقق الاستقرار السياسي والامني ، وتركيا واحدة من الدول المستقرة على الصعيد السياسي ، فلا توجد اضطرابات خارجية ولا داخلية ، وهي تعمل على ارساء دعائم هذا الاستقرار بما يؤهلها لان تكون في يوم من الايام ضمن مجموعة الاتحاد الاوربي.

ج-: الاستثمار الاجنبي المباشر :

ان من اسباب نجاح الاقتصاد التركي هو عامل الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يحظى بالتشجيع ، من اجل ان يستثمر الاجانب اموالهم في مشاريعها ولهذه الاستثمارات نتائج مهمة شهدتها تركيا ،فهي قامت بتنشيط معظم القطاعات الاقتصادية في البلاد ، وعملت على ازدياد فرص العمل ، ومن الجدير بالذكر انه بسبب الاستثمارات الكثيرة اصبحت هناك طاقة انتاجية كبيرة جدا ، كون الاستثمارات ذات فعالية كبيرة عادت بالنفع الاقتصادي على تركيا .

د-: الصدق في طرح المعلومات:

من العوامل التي اوصلت الاقتصاد التركي الى هذه المرتبة من التفوق والنجاح هي المصداقية في التعامل بين الشعب والحكومة ، فهي لم تعمل ان تضلل لهم الحقيقة وتزيفها .وهذه من العوامل الاساسية لنجاح اي اقتصاد في العالم ، فالصدق امر ضروري ان يكن متواجد فهذا يجعل كل من الشعب والدولة متعاونين مع بعضها البعض .

4-: المشكلات التي تواجه العلاقات التجارية بين العراق وتركيا

تشهد العلاقات التجارية العراقية –التركية العديد من الصعوبات ،اذ تتأثر بمجموعة من المشاكل لذلك توصف تلك العلاقات بين البلدين بانها ذات طبيعة تتسم بالتقلبات ،نظرا لحالات الشد والجذب عبر مراحلها

المختلفة .وعليه يمكن بيان اهم المشاكل التي اثرت في سير العلاقات التي تربط البلدين ببعضهما **.(السبعاوي،1976: 28)**

أ-: القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني:

تعد هذه القضية اشكالية مهمة في العلاقات العراقية التركية ،حيث تعود جذور المسالة الكردية الى المرحلة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية ،ومنذ تأسيس الدولتين اعتبرت هذه المشكلة عاملا محوريا ،كون القضية ليس لها مساس مباشر بمصير ومستقبل العلاقات بين البلدين فحسب ،بل تشمل ايضا سوريا وايران ايضا .وهي في نفس الوقت ذات حدين متناقضين الاول ايجابي وخاصة عندما تتوافق رؤى الدول الاربعة على ضرورة معالجتها.**(روبنس،1993: 74**-80).اما الحد الثاني السلبي وهو عندما تستغل احدى الدول الاربع المشكلة الكردية للضغط على باقي الدول المعنية او المجاورة لها او احدها ، وقد حدث هذا النوع من التوافق بين العراق وتركيا حول القضية الكردية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، كما استمر ذلك بعد تحول النظام في العراق بعد عام 2003.**(المحمدي،2020: 113)**. ومن جهة اخرى ومنذ سنوات طويلة واجهت تركيا تحديا كبيرا هو موضوع حزب العمال الكردستاني التركي المعارض ،الذي ينطلق قسم من نشاطه وبخاصة الحربي من الاراضي العراقية المجاورة لتركيا ،والذي يستهدف بحسب الحكومة التركية المصالح والمؤسسات المدنية والعسكرية والتركية ،مما استدعى قيام تركيا بعمليات عسكرية من جانبها بين مدة واخرى ضد افراد هذا الحزب داخل الاراضي العراقية

خورشيد (http://kmshare.net. 144 2019

ب- مشكلة المياه:

تعد مشكلة المياه من المشاكل القائمة الى يومنا هذا وهي مشكلة ليست حديثة او طارئة ،بل هي مشكلة قديمة ظهرت الى حيز الوجود بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى وقيام الدولة العراقية ،وتحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين الى نهرين دوليين ،وتعد معاهدة لوزان 1923 اول المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم مياه الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق ،وقد سعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا الى التقليل من حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لاستثمار مياه الفرات فيما بين الدول الثلاث .لذلك تم عقد اتفاقيات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث واهم تلك الاتفاقيات هي اتفاقية عام 1946، بين العراق وتركيا والتي اعترفت بموجبها تركيا بحق العراق في ارسال لجنة خبراء للاطلاع على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع اقامتها مستقبلا على حوضي دجلة والفرات.وعليه فقد اعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استخدام المياه .الا ان حساسية تركيا المائية في حوض الفرات قد تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديد خطير للأمن الوطني العراقي**(حسان،2009: 14)** ،حيث قامت تركيا بوضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه نهر

الفرات بموجب القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول المتشاطئة ،وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العراق منذ عام 1962 لحمل تركيا على الاعتراف بحقوقه ، الا ان جميع المحاولات لم تتحقق اهدافها . اذ قامت تركيا دون تردد بفتح مشاريعها على الفرات في عامي 1974-1975 مما ادى الى تشكيل ضررا كبيرا على العراق . وعليه لابد البحث عن حلول لمعالجة هذه المشكلة التي باتت تشكل تهديدا وتخلق توترا مستمرا للعلاقات بين البلدين .**(محمد،1993: 136).**

ثالثا : التجارة البينية العراقية-التركية

1-:- تحليل الهيكل السلعي للصادرات العراقية الى تركيا للمدة 2004-2021

يعرض الهيكل السلعي للصادرات مستوى التطور الاقتصادي للبلد ،وذلك من خلال ما تعكسه قطاعاته الانتاجية وما يترتب عليه من عوائد بالعملات الاجنبية ، مما يؤثر ايجابيا في الميزان التجاري للبلد ،حيث تشكل الصادرات جزءا مهما من الناتج المحلي الاجمالي التي لا يتم استهلاكها محليا ،لأنها تعد مادة خام او منتجات فائضة عن حاجة الطلب المحلي ، كونها تصدر الى الخارج . **(D.Leberman,2002)**

ونظرا للتفاصيل المتعددة في مقدار قيم الصادرات يمكن استعراض الهيكل السلعي للصادرات العراقية الى تركيا للمدة (2004-2021)

الجدول (3) الهيكل السلعي للصادرات العراقية باتجاه تركيا للمدة (2004-2021) مليون دينار

السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2004	1.2	5.4	0	0
2005	5.6	89.3	0	0
2006	0.9	1.1	0	0
2007	3.2	28.7	0	0
2008	3.5	77.6	2.9	0
2009	1.5	36.6	0	0
2010	1.9	376.7	0	0

2011	3.3	53.22	0	0
2012	2.2	73.291	60.2	0
2013	1.9	15.156	80.6	0
2014	4.7	20.698	0	0
2015	0	0	0	0
2016	0.40	0	5.0	0
2017	2.15	0	2.5	0
2018	2.26	0	7.9	0
2019	5.23	0	30.1	0
2020	2.1	0	51.9	0
2021	4.75	0	60.7	0

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات القطاع التجاري لسنوات متفرقة.

وفيما يتعلق بهيكل الصادرات العراقية الى تركيا نلاحظ ان السلع الغذائية قد سجلت حضورا ، الا انها كانت بمستويات متدنية ومتذبذبة اذ بلغت عام 2004 ما قيمته (1.2)مليون دينار، ارتفعت الى (5.6) مليون دينار عام 2005 ، ثم اخذت بعدها بالانخفاض ولم تسجل اي رقم خلال عام 2015 ، وبقيت متذبذبة ومنخفضة طيلة المدة المدروسة كانت اعلى قيمة لها عام 2019 عندما سجلت ما قيمته (5.23) مليون دينار ، وقد شملت هذه المواد التمور بانواعها الاعتيادية والمجففة والدبس وبعض الحبوب ، وفيما يخص صادرات المواد الخام فقدت عدت تلك الصادرات من ابرز السلع المصدرة حيث بلغت قيمتها عام 2004 (5.4)مليون دينار ،انخفضت الى (1.1) مليون دينار عام 2006 في حين سجلت اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة عام 2012 (73291)مليون دينار ، الا انه في السنوات الاخيرة اخذت تختفي صادرات المواد الخام كون العراق لم يتمكن من تصدير هذه المواد .في حين اختفت ايضا السلع غير الغذائية من الصادرات في السنوات الاولى من الدراسة الا انها بدأت تنهض في عام 2008 ، اذ بلغت (2.9) مليون دينار اذ شملت تلك السلع بعض المواد المصنعة الخفيفة ،والمواد الزجاجية ،ثم اخذت ترتفع في السنوات الاخيرة لتبلغ عام 2021 ما قيمته (60.7) مليون دينار .

2- : تحليل الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية من تركيا للمدة (2004-2021)

ان خريطة الاقتصاد العراقي قد تميزت بهيمنة وطغيان الاستيرادات من جميع السلع ، وبالترتيب من السلع الغذائية والاستهلاكية غير الغذائية والمواد الخام والرأسمالية ، وقد اخذت بتسجيل زيادة في قيمتها بعد عام 2004 ، بسبب رفع الحضر الاقتصادي على العراق وكذلك سياسة الانفتاح على الاسواق العالمية . والجدول الاتي يوضح الهيكل السلعي لاستيرادات العراق من تركيا للمدة (2004-2021) .

الجدول(4) الهيكل السلعي لاستيرادات العراق التجارية من تركيا للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2004	1156.1	432.8	998.9	266.1
2005	8686001.1	251988.3	2641978.0	5137.7
2006	386300.6	22280.1	127120.6	256.6
2007	1641.3	97.3	1085.2	46.0
2008	5435.7	1642.2	2552.5	420.7
2009	43561.4	8740.4	4705.4	583.1
2010	44198.3	11226.2	20858.9	1909.2
2011	84058.1	11237.8	41510.9	3911.5
2012	97872.2	9452.6	51696.3	4321.1
2013	104321.1	3425.4	75491.3	7656.2
2014	57543.2	30463.8	38921.7	9327.2
2015	4837610.5	591789.0	4492347.7	19588.4
2016	5947521.2	685865.1	5520872.5	21877.5
2017	7053626.8	832831.5	5986981.0	34685.2
2018	7978831.1	895743.9	6185831.8	44836.1

2019	9127743.0	889639.1	60031451.2	521309.8
2020	4589110.5	608327.5	4343281.5	331722.0
2021	5278535.2	7139571.2	4554611.1	452897.7

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات القطاع التجاري لسنوات متفرقة .

ومن خلال تتبع قيم الاستيرادات العراقية من تركيا تبين لنا ان السلع الغذائية والمشروبات تصدرت المركز الاول لقيم الاستيرادات العراقية ،حيث بلغت عام 2004 ما قيمته (1156.1)مليون دينار ثم اخذت ترتفع بعد ذلك لتسجل في عامي (2005-2006) ما قيمته (8686001.1)و(386300.6)مليون دينار على التوالي، ويعود النمو الملموس في قيم الاستيرادات الى طلب العراق المتزايد من دقيق الحنطة ومخاليطها لسد حالة العجز في الاسواق المحلية ،فقد شملت السلع الغذائية وايضا الحلويات بأنواعها والفواكه والخضر والبقوليات والالبان والحبوب والسكر وغيرها .اما اعلى قيم الاستيرادات العراقية فقد سجل عام 2019 ، ليبلغ ما قيمته (9127743.0)مليون دينار. اما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فقد تباينت في اقيامها اذ بلغت (998.9) مليون دينار عام 2004 ، ثم ارتفعت عام 2005 لتبلغ (2641978.0)مليون دينار وتشمل الملابس بأنواعها والغرف الجاهزة ،والعاب الاطفال ،والاقمشة ،والاحذية ،ومستحضرات طبية وعدد يدوية ،وزجاجيات والاجهزة المنزلية بأنواعها وغيرها .اما المواد الخام والتي تمثلت بالأنسجة الصوفية والخيوط، والجلود غير المصنعة ،والاخشاب ،والاحماض ،والمواد الكيميائية وغيرها .فقد سجل عام 2004 ما قيمته (432.8)مليون دينار ثم اخذت ترتفع لتصل عام 2005 الى (251988.3)مليون دينار ،بعدها بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل عام 2007 الى (97.3)، ثم عاودت بالارتفاع حتى وصلت عام 2021 الى (7139571.3)

مليون دينار .اما السلع الرأسمالية فرغم قلة قيمتها بالمقارنة مع السلع الاخرى الا انها اخذت قيمتها بالارتفاع التدريجي بعد عام 2004، حيث سجلت ادنى قيمة لها عام 2007 اذ بلغت (46.0)مليون دينار ، فيما سجل عام 2010 (1909.2)مليون دينار بعدها اخذت بالارتفاع حتى وصلت عام 2019 ما قيمته (521309.8)مليون دينار وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة وقد شملت على الات حفر الاعماق ،وقطع غيار السيارات وهياكلها ،مولدات كهربائية عملاقة ،سيارات رافعة وغيرها .

رابعا :تطور التبادل التجاري العراقي –التركي للمدة (2004-2021) وانعكاسه في الميزان التجاري للعراق

العلاقات التجارية العراقية التركية شكلت نمطا مهما من العلاقات الاقتصادية بين البلدين لاسيما وان بينهما حدود مشتركة تمتد على مسافة (384) كم وهذا ما يؤدي وبشكل واضح الى تقوية العلاقات

الاقتصادية وخاصة التجارية منها فضلا عن تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية . **(الصوفي، 2012: 106)**. وبحكم الموقع الجغرافي وتوفر خطوط النقل والمواصلات والقرب من الاسواق ، اصبح العراق سوقا للسلع التركية وفي الوقت نفسه تمكن العراق من الاستفادة من هذا الموقع بمرور خطوط انابيب لنقل النفط العراقي عبر الاراضي التركية ، باتجاه ميناء جيهان التركي لتصديرها الى الاسواق العالمية . وبالمقابل حصلت تركيا على عوائد مالية قدرت بحوالي (400)مليون دولار، اي بواقع (35%)من سعر كل برميل نفط عراقي يتم تصديره عبر هذا الخط ، حسب الاتفاقية التي عقدت عام (1983)، وقد تعرضت تركيا لخسائر لحقت باقتصادياتها عند تعرض العراق الى الحصار الاقتصادي عام (1991)، اذ قدرت الخسائر التركية آنذاك بما يقارب (40) مليار دولار ، بسبب منع تصدير النفط عبر الانابيب التركية ،اما بعد عام 2003 فقد اعتمدت تركيا سياسة الانفتاح الاقتصادي على العراق ،اذ يحاول الاتراك تطوير علاقاتهم الاقتصادية مع العراق حيث تتدفق العديد من البضائع التركية الى العراق و بحدود (1500) شاحنة يوميا تحمل البضائع التركية ، كما ان هناك (700) شركة تركية عاملة في العراق .**(حسين، 2012: 157)**. و مما تجدر الاشارة اليه فان تلك العلاقات قد شهدت تطورا ملحوظا ،حيث تم تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي عام (2008)،والذي عقدت فيه (48)اتفاقية في كافة المجالات الاقتصادية ، فقد كان اخر اجتماعاته عام (2017).**(الصاوي،2017: 7)**، مما نتج عنه زيادة وتيرة الانفتاح ا التجاري وزيادة عدد الشركات التركية العاملة في العراق الى (1500) شركة معظمها مرتبطة بقطاعات الانشاءات والمقاولات ، حتى بلغ اجمالي تنفيذها للمشاريع بما يقدر (19.5) مليار دولار في نهاية (2013).**(باكير،2015: 5-6)**. ورغم ان التبادل التجاري بين العراق وتركيا قد تأثر والظروف السياسية المحيطة بالمنطقة ،الا انه شهد هذا التبادل ازدهارا خلال فترة الثمانينات نتيجة الحرب العراقية الايرانية ،اذ بلغ حجم التبادل التجاري بقدر(1.1)مليار دولار عام 1980،حتى وصل الى (2.4)مليار دولار عام 1988 ،بعدها قد شهدت تراجعا نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال عقد التسعينات ،حيث بلغ حجم التبادل التجاري بنحو (221)مليون دولار عام 1998 ،ومما تجدر الاشارة اليه انه خلال العقدين السابقين كان الفائض التجاري لمصلحة العراق نتيجة تفضيل الجانب التركي للنفط العراقي ،فقد احتل العراق المركز الثاني من بين البلدان المصدرة للنفط الى تركيا. والجدول الاتي يوضح حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2004-2021)

الجدول(5)التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2004-2021) (مليون دولار)

السنوات	صادرات العراق الى تركيا	استيرادات العراق من تركيا	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري العراقي-التركي
2004	145.575	1820	1965.5	1674.5-
2005	66.434	2750	2816.4	-2683.6
2006	121.744	2589	2710.7	-2467.3
2007	118.702	2844	2962.7	-2725.3
2008	133.056	3916	4049.05	-3782.9
2009	120.558	5123	5243.5	-5002.5
2010	153.475	6036	6189.4	-5882.6
2011	86.753	8310	8396.7	-8223.3
2012	149.327	10822	10971.3	-10672.7
2013	145.684	11948	12093.6	-11802.4
2014	268.544	10887	11155.5	-10618.5
2015	296.505	8549	8845.5	-8252.5
2016	836.297	7636	8472.2	-6799.8
2017	1527.57	9054	10581.7	-7526.3
2018	1420.43	8346	9698.5	-6926
2019	2.5175	8.997	11.5145	-6.4795
2020	8.1035	8077	8.0851	-8.0688
2021	14420	10.003	14.430	14.409

Source:-DELK,IRAK ULKE BULTEIN, EKIM, 2019,P.5

ان ارتباط العراق تجاريا بدولة تركيا اصبح ارتباطا ذو اهمية كبيرة على اعتبار ان البلدين الجاريين يتمتعان بخصائص استراتيجية ، حيث تعتبر تركيا اكبر مستثمر تجاري في العراق من خلال تقديم شركاتها بشكل عام للسلع المصنعة والاثاث والمنتجات الاستهلاكية ،التي تقدر وزارة التجارة التركية ان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد تجاوز (6) مليارات دولار في عام (2010)،ارتفاعا عن عام 2003 والذي بلغ معدل التبادل فيه (940)مليون دولار ، وهذا ما يعزز من مكانة العراق التجارية وانتقاله من عاشر اكبر شريك تجاري لتركيا الى خامس شريك تجاري ،فيما تحتل تركيا المرتبة الثانية بعد الصين من بين الدول التي لديها شركات مارست انشطة تجارية في العراق **(TURUNC,2012:42)** والى جانب نجاحها في تصدير مختلف السلع الوسيطة والاستهلاكية ، الا انها تفتقر الى الطاقة والتي تعد احد المقومات الحيوية والاساسية التي من دونها تتوقف مختلف الانشطة الاقتصادية ، اذ تستورد تركيا حوالي (89%) من استهلاكها للغاز الطبيعي في حين تقتصر استيراداتها من الجانب العراقي على النفط والذي يشكل ما نسبته (45.6%) من اجمالي الاستيرادات النفطية كأكبر مورد للنفط لتركيا في عام 2015 ليتجاوز بذلك عتبة كل من ايران وروسيا. **(Arbatli,2017,1)**

وعليه فان تركيا تدرك اهمية وجودها على الساحة العراقية فقد انتقلت العلاقات العراقية التركية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 من مرحلة الشد والجذب الى مرحلة التفاهم وتوحيد المواقف ،والجدير بالذكر ان سياسة تركيا اتجاه العراق قد تغيرت بشكل واضح بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 ،تنفيذا للشعار الذي رفعته تركيا وهو (تصفير المشاكل)مع دول الجوار الاقليمي ولاسيما العراق.(نور الدين،2005: 49). وفي العقدين الاخيرين اصبح الاقتصاد التركي يتمتع بأهمية كبيرة على المستوى التجاري الدولي ،وبحسب البيانات الواردة من معهد الاحصاء التركي فان مستقبل العلاقات بين تركيا والعراق ماض نحو علاقات استراتيجية وثيقة ،تساهم في رسم افاق مستقبلية واعدة بما يحقق مصلحة الشعبين على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والامنية والاجتماعية ،كما تعمل الحكومة التركية على تسهيل الاستثمارات للعراقيين في تركيا في الوقت الذي قامت به تركيا بتوظيف مبالغ ضخمة من اجل اعادة الاعمار في العراق عبر استثمارات البنى التحتية ، مما يضفي على العلاقات بين البلدين طابع الاستدامة .**(معهد الاحصاء التركي)**.كما تم الاشارة اليه في الجدول(3-9) الذي يوضح حجم التبادل التجاري بين البلدين .

، وفي هذا الصدد يلاحظ ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من تركيا خلال المدة (2004-2013) حيث بلغت (1820)مليار دولار عام 2004 وشكلت ما نسبته (8.5%) من مجمل الاستيرادات العراقية ،لتصل الى حدود (11948)مليار دولار عام 2013 ،كما ارتفعت نسبة مساهمتها الى (20.1%)من اجمالي الاستيرادات ، وبالمقابل فان ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من الجانب التركي شكلت ما نسبته

(2.8%)من اجمالي صادراتها لعام 2004 ،لتصل الى نحو (7.9%)عام 2013 وهذا دليل على اهمية السوق العراقية في تصريف المنتجات التركية وانتقال ترتيب سلم السوق العراقية من المرتبة التاسعة عام 2004 الى المرتبة الثانية عام 2013 ،من حيث القدرة على استيعاب المنتجات التركية ،كما ادت التطورات غير المحسوبة التي شهدها العراق في عام 2014 الى الاضرار بحركة التجارة البينية وتدفق السلع التركية نتيجة لعدم قدرة الشاحنات على الدخول الى ما بعد منطقة كردستان فضلا عن تراجع حركة الاستثمارات التركية في البلد وتضرر العديد من الشركات العاملة فيه بسبب التدهور الحاصل في الوضع الامني ،وانحسر النفوذ التركي في الاسواق المحلية لصالح الجانب الايراني ،حيث انخفضت الاستيرادات العراقية من تركيا للمدة (2014-2016)على التوالي.

.اما فيما يتعلق بجانب الصادرات العراقية الى تركيا فهناك فجوة كبيرة بينها وبين الاستيرادات العراقية فخلال المدة(2004-2013) شهدت تذبذبا واضحا اذ بلغت بنحو (145.5)مليون دولار لتشكل ما نسبته (0.81%)من مجمل الصادرات العراقية ،ثم عادت لترتفع الى (153.4)مليون دولار عام 2010 ، اي بنسبة (0.29%) من اجمالي الصادرات ثم عادت لتنخفض الى نحو (145.6)مليون دولار وانخفاض في نسبة اسهامها الى مجمل الصادرات بنحو (0.16%) عام 2013 .ورغم الظروف والاوضاع الامنية بعد عام 2014 التي عصفت بالبلد الا ان الصادرات العراقية الى تركيا قد شهدت ارتفاعا خلال المدة (2014-2021) حيث بلغت نحو (268.5) مليون دولار عام 2014 لتصل عام 2021 الى (1442) مليون دولار وخلال المدة 2004- 2021 شهد الميزان التجاري العراقي-التركي عجزا لصالح الاول وفائضا لصالح الثاني ،وكما يلاحظ ذلك من خلال الجدول اذ ارتفع العجز التجاري من(1674.)مليون دولار عام 2004 الى (8252.) مليون ر دولار عام 2015 لينخفض الى (8.0688.) مليون دولار عام 2020، نتيجة جائحة كورونا بعدها حقق الميزان التجاري التركي فائضا مقداره (14409)مليون دولار عام 2021 **.(الغالبي،2021: 53-56)**

ومما تقدم يمكن ان نستنتج بان الجانب التركي قد تمكن ان يقلب حالة العجز التجاري التي كان يسجلها مع الجانب العراقي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات الى فائض تجاري وهو الرابح اقتصاديا من هذا التبادل التجاري بعد عام 2003 ، اذ عملت تركيا على تصريف الفائض من المنتجات لديها الى الاسواق العراقية.

خامسا: المجالات وميادين التبادل التجاري العراقي–التركي:

أ – التعاون في مجال النفط الخام والغاز الطبيعي:

يرجع التعاون بين العراق وتركيا في مجال النفط الخام والغاز الى عقد السبعينات من القرن الماضي، اذ تم انشاء خط الانابيب (العراقي–التركي)لنقل النفط العراقي الى الموانئ التركية عبر البحر المتوسط ، ومن الجدير بالذكران طاقات منافذ التصدير آنذاك كانت بحدود (500) الف برميل يوميا **(AMY,2007,13)**

ومن هذا المنطلق فان تركيا تنظر الى العراق باعتباره رافدا مهما من روافدها لتنويع استيراداتها من مصادر الطاقة ، ونظرا للأهمية التي يحظى بها العراق اضافة الى ان العراق يسعى من جهته الى تفعيل دور تركيا بالمستقبل كمحطة لنقل الطاقة الى دول اوربا ،في كون تركيا تعد المنفذ الاقرب لتصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية .

ومن جهة اخرى فقد استثمرت شركة النفط الحكومية (توب راش)بنحو (6) مليارات دولار في بئرين للنفط وبئرين للغاز في العراق ،وان حوالي (30%) من نفطهما يأتي من العراق وهنالك العديد من طلبات الاستثمار التركية مقدمة الى الحكومة العراقية من اجل القيام بأعمال (24)حقلا للنفط من قبل شركة اخرى **.(المحمدي ،2020 : 97)** .

ونظرا لأهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة لتركيا كون العراق هو الممول الرئيسي لتركيا بمصادر الطاقة ، بحكم اجتياح تركيا لهذه المادة والتي تقدر بنحو (650) الف برميل يوميا ، فان تركيا تدرك اهمية العلاقات الاقتصادية مع العراق غير ان الكمية المصدرة الى تركيا انخفضت بعد عام 2003 ،نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق الى (400) الف برميل يوميا عام (2014) ، بسبب الاعمال العسكرية التي حدثت في العام المذكور. وبالرغم من ذلك هناك اتفاقية للتعاون الاستراتيجي موقعة بين البلدين عام 2008 ، والتي تناولت التعاون في كافة المجالات والاصعدة ، ومنها التعاون النفطي اذ اتفق البلدان على معاودة التصدير من خلال مد خط انبوب جديد عبر فيشخابور الحدودي بطول (400)كم .**(المحمدي ،2020 : 97)**.لأجل زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام عبر الحدود التركية الى مستواه السابق قبل عام 2014.

ب– مجال الاستثمارات :

ان الاستثمارات المتبادلة بين العراق وتركيا تؤدي دورا هاما في دعم اقتصاد البلدين وخاصة بالنسبة للجانب التركي ،وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي التركي، حيث تمتلك تركيا شركات كبيرة لها باع طويل في مجال البناء والانشاءات والاعمار وخاصة الاعمال الناجحة في شمال العراق **.(المحمدي،2020: 97)**.مما يدل على ان العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في مجال الاستثمارات قد نمت شيئا فشيا بعد عام 2003، وخاصة مع بدء عملية اعادة الاعمار ،اذ تحول العراق الى واحد من الاسواق المفضلة لدى المستثمرين والشركات التركية ،وقد استفادت تلك الشركات وعلى مختلف

الاختصاصات من هذا الانفتاح والفرص التي اتاحها العراق لدول الجوار فقد قامت تلك الشركات بفتح فروع لها في العراق او ارتبطت بعلاقات شراكة او عقود طويلة الاجل مع شركات عراقية من الصنف نفسه ،لأجل تنفيذ مشاريع كبيرة بملايين الدولارات ، وكذلك من اجل تنشيط تنمية علاقات التعاون بين البلدين والاستفادة من فرص الاستثمار الكبيرة في العراق ، وضمن خطة وزارة التجارة العراقية فقد شهدت مدينة النجف الاشرف ، على سبيل المثال بافتتاح معرض الانشاء والاعمار الذي اقامته شركة (ماكو)العراقية وشركة (اوم)التركية بالتعاون مع الشركة العامة للمعارض العراقية معرضا شاركت فيه بنحو (100)شركة تركية عام 2009،في تخصصات اعمال البناء والانشاء والاعمار(**https://www.turkpress.com,2018,ترك برس**) .

وكذلك شهدت ولاية غازي عنتاب الواقعة جنوب تركيا اقامة معرض العراق الدولي الرابع عام 2009 تحت شعار (الاعمار والاستثمار في العراق) .**(الطويل،2011: 247)** وقد شاركت في هذا المعرض (700)شركة من (20)بلدا من دول العالم ،ونظرا للتعاون بين البلدين فقد وصل عدد الشركات التركية العاملة او المرتبطة بالسوق العراقية الى حوالي (1500)شركة . **(باكير،2015: 51)**.

سادسا : السيناريوهات المحتملة للعلاقات التجارية بين العراق وتركيا

السيناريو الاول: تراجع العلاقات العراقية التركية .

بني هذا السيناريو على معطيات وعوامل مهمة اقتصادية وسياسية تغطي واقع الاقتصادين العراقي والتركي ، ومن ابرز هذه المعطيات وقوع الاقتصاد التركي تحت ضغط الديون الخارجية التي تشغل كاهل الدولة ، اذ بلغ اجماليها (112)مليار دولار كما في عام 2001 ،فيما انعكس اداء الاقتصاد التركي في تنامي ظاهرة التضخم ، ومن ثم تراجع القدرة الشرائية للعملة التركية **(النداوي،2016: 354)** وعلى الصعيد الامني والسياسي وجود خلافات مع حزب العمال الكردي ، والخشية من تمرد الاكراد والدعوة لقيام دولة كردية داخل الدولة التركية **(حسين،2012: 157)**، فضلا عن التوتر القائم في العلاقة السياسية بين العراق وتركيا على خلفية تحكم تركيا بشكل متعسف بمصادر المياه لنهري دجلة والفرات ، وقيامها بحجب حصة العراق الدولية ، الامر الذي انعكس في نفور شعبي واسع من تصرفات تركيا في هذا الموضوع ، ناهيك عن انفتاح السوق العراقية على السلع والمنتجات من مصادر عديدة مثل ايران والسعودية والصين وغيرها ، التي تغطي حاجة هذه السوق من مختلف السلع وبأسعار مقبولة .

ان مثل هذه الصورة تعكس مشهدا متشائما اذا ما استمر بهذا المستوى وبهذا الشكل سيفضي الى تراجع التبادل التجاري بين البلدين ،وبخاصة الصادرات التركية الى العراق ، ويمكن اجمال معطيات هذا المشهد بما يأتي :

1. استمرار وضع الاقتصاد التركي الحالي دون تغير جوهري من ناحيتي الديون والتضخم .
2. استمرار ازمة المياه بين البلدين وتعنت الجانب التركي في اتخاذ الاجراءات اللازمة للإطلاقات المائية في حوضي دجلة والفرات .
3. استمرار تأزم العلاقات السياسية بسبب تواجد حزب العمال التركي في شمال العراق وتهديده للأمن الوطني التركي .
4. استحواذ كل من ايران والسعودية والصين بالدرجة الاساس على مساحة واسعة من السوق العراقية وتلبية الطلب العراقي من السلع والمنتجات المشابهة لمثيلاتها تركية المنشأ .
5. تعافي الاقتصاد العراقي انطلاقا من تحسن البنية التحتية ونمو قدراته التنافسية في قطاعاته الانتاجية ، وتمكنه من تحقيق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي ، الامر الذي يقلص من حجم استيراداته من الخارج بصورة عامة ومن تركيا بخاصة وبالتالي فان تحقق هذا المشهد رهين استمرار العوامل والمعطيات اعلاه .

السيناريو الثاني : تطور العلاقات التركية العراقية .

ينطلق هذا السيناريو من توفر عوامل ومعطيات تدفع باتجاه تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين ، وبالتالي فان توفر مثل هذه العوامل سيكون له الاثر الكبير في رفع مستوى التبادل التجاري من حيث الحجم والنوع ، اذ ان تمكن الاقتصاد التركي من التعافي من مشكلاته الرئيسة المتمثلة بالديون الخارجية والتضخم ، سيكون عاملا هاما في تحولات جوهرية لهذا الاقتصاد في تحقيق نمو في ظل احتمال تحسن الوضع السياسي ومعالجة ازماته الرئيسة الداخلية

منها والخارجية ، وفي مقدمتها ازمة حزب العمال التركي والاعمال المسلحة التي تقوم بها على الحدود العراقية التركية ، وقيام تركيا باتخاذ اجراءات عملية لزيادة الاطلاقات المائية المستحقة للعراق ، وتفعيل اليات اتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك المبرمة بين الطرفين .**(بهنان،2012: 79)** ومنها ما يتعلق بأنابيب تصدير النفط العراقي عبر الاراضي والموانئ التركية ، وزيادة المنافذ الحدودية بين البلدين ، لاسيما وان العامل السياسي وتدفق اعداد كبيرة من السواح العراقيين سنويا الى تركيا يعد من العوامل الاخرى المشجعة على تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسة بين البلدين ، وفي هذا الاطار يمكن ان يبنى هذا المشهد في جزء منه على مستوى العلاقات التجارية القائمة بين العراق وكل من ايران والسعودية والصين باعتبارهما من دول التصدير المهمة للسوق العراقية ، ومن الواضح ان هذه العلاقات خاصة مع كل من السعودية وايران غير ثابتة وتخضع الى المتغيرات الاقليمية والدولية التي تطرآ على المنطقة وعلى انظمة الحكم فيها ، وازاء ذلك يمكن ان نتصور امكانية تحقق هذا المشهد في ضوء توفر العوامل والمعطيات الاتية :

1. مدى تحقق الاستقرار في منظومة الحكم في تركيا ووضوح ملامح استراتيجيتها المستقبلية للعلاقة مع العراق .

2. تراجع الاداء للدول المنافسة في السوق العراقية وبخاصة كل من ايران والسعودية والصين .
3. حسم مشكلة حزب العمال التركي وايقاف التهديدات التي يشكلها طموح الكرد في دولة مستقلة ضمن الحدود التركية .
4. حسم مشكلة المياه مع العراق وذلك بالسماح للإطلاقات المائية التي تغطي حصة العراق من المياه استنادا للمواثيق الدولية فيما يخص الدول المتشاطئة على الانهر المشتركة .
5. تنامي القطاعات الاقتصادية الانتاجية في تركيا بالشكل الذي يلبي جزء من احتياجات السوق العراقية وبأسعار تنافسية .
6. اتخاذ اجراءات عملية لتسهيل دخول العراقيين للسياحة في تركيا .
7. اتخاذ اجراءات محددة ومقبولة من قبل الطرفين فيما يتعلق بتدفق النفط العراقي عبر الاراضي والموانئ التركية .
8. تحقيق خطوات في الاصلاح الاقتصادي العراقي تنطلق من بنيته الاساسية مدعومة بإجراءات حقيقية في مجال التنويع الاقتصادي وبما يحقق مستوى مقبول من الشراكة التجارية بين البلدين .
9. حصول اختلافات وتوترات في العلاقة بين العراق وكل من ايران والسعودية وبعض دول الخليج العربي تحت عوامل عدم التوافق السياسي ومشاكل الحدود البرية والبحرية .

وانطلاقا من هذه الرؤية فان تحقق هذا المشهد في العلاقات التجارية بين العراق وتركيا سيكون رهين بمدى توافر مثل هذه العوامل والمعطيات

سابعا : الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. اخذت العلاقات التجارية مع تركيا طابعا متذبذبا ،حيث نلاحظ من خلال الدراسة اختلاف الدول وتسابقها في تصدير السلع والمنتجات المتنوعة الى العراق ،كون العراق يمثل مركز جذب وسوق لاستقبال سلع وبضائع دول الجوار.

2-يعد التبادل التجاري بين العراق وتركيا ، عاملا رئيسا في تقوية العلاقات بين البلدين ويمهد الطريق الى بناء علاقات تجارية واسعة ومتطورة مستقبلا.

3-اظهرت الدراسة ان تركيا تعاني من عجز دائم في ميزانها التجاري ، نتيجة افتقارها الى مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، على الرغم من ان الاقتصاد التركي يعد من بين افضل (20) اقتصادا في العالم ويحتل المرتبة (17) عالميا .

4-ان الميزان التجاري بين العراق وتركيا كان لصالح تركيا طيلة مدة الدراسة (2004-2021) .

5–تتوفر فرص مثالية لقيام علاقات اقتصادية متينة وتبادل تجاري واسع بين العراق وتركيا في المستقبل .

ثانيا: التوصيات

1. ارساء دعائم الاصلاح الاقتصادي في العراق انطلاقا من اقامة بنية تحتية قوية ومتطورة قادرة على تهيئة الاوضاع لإقامة شراكة تجارية متكافئة مع الدول الاخرى ولاسيما مع تركيا .
2. العمل على توظيف علاقات العراق التجارية مع تركيا لإيجاد حلول جذرية لمشاكل الحدود والمياه وبخاصة الاطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات .

3– وضع استراتيجيات جديدة لزيادة حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا ،من خلال دراسة كيفية تزويد تركيا بالنفط والغاز الطبيعي في المستقبل لخلق علاقة تجارية متكافئة

4–الاستفادة من التجربة التركية الناجحة وتطبيقها على الاقتصاد العراقي وجميع قطاعاته المتمثلة في تطوير قطاعي الصناعة والزراعة والتنويع الاقتصادي .

5– العمل على تشجيع الجانب التركي باستيراد السلع والمنتجات التي يتمكن العراق من انتاجها لخلق حالة من التكافؤ في التبادل التجاري بين البلدين .

المصادر والمراجع:

1. احمد ، ضحى سالم ، **(2014)، *محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي للمدة (1990-2010)*،** مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد (6)، العدد(12).

2.امين ، صلاح الدين احمد محمد ، **(2018)، *دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي*** ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (37)، العدد (119).

3.اوغلو ، احمد داوود ، **(2011)، العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، ترجمة محمد جابر قلجي ،الطبعة (2)، مركز دراسات الجزيرة ،قطر .

4.باكير ،علي حسين ،(2015)،**العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلي** .

5.بهنام ،حنا عزوز ،(2012)، ***العلاقات العراقية –التركية (2005-2010)***، مجلة دراسات اقليمية العدد(25)، المجلد الثامن ، جامعة الموصل ، العراق .

6.تركيا والعالم 2010-2020 ،(1999)، **ظهور طرف فاعل جديد على الساحة العالمية** ، القاهرة ،كتاب السفارة التركية .

7.جبير، علي سعدي عبد الزهرة ،**(2020)، *تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي*** ، مجلة حمورابي للدراسات ، المجلد(1)، العدد(35).

8.جبيل، جبار عبيد، **(2018)، *تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية)مع دول الجوار للمدة (2003-2015)، دراسة في الجغرافية الاقتصادية*** ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل .

9.جليل ، عبد الحسين ،واخرون ، **(2008)، *دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الاجنبي في العراق*** ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، المجلد (5)،العدد(20).

10-الجميل ، سيار ، **(1997)، الاتراك :الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة** ،الطبعة (1)، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان .

11-حسان ،ظافر طاهر ،(2009)،**مشكلة المياه بين العراق وتركيا ، اوراق دولية** ، جامعة بغداد ،مركز دراسات دولية .

12-حسين ، مصطفى جاسم ، **(2012)، الدور الاقليمي التركي للمدة(2002- 2010)**، المجلة السياسية والدولية ، العدد(20)،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية.

13.الخزاعلة ، يوسف احمد ،**(2018)، اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية (2002- 2015)**، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (45)، العدد(4).

14-رضوان ، وليد ،**(2006)، تركيا بين العلمانية والاسلام** ، الطبعة (1)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان .

15-روبنسن ،فليب ،**(1993)، تركيا والشرق الاوسط** ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، الطبعة (1)، دار قرطبة للنشر والتوزيع والابحاث .

16.زيني ، محمد علي ، **(2009)، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر** ، الطبعة (2)، جعفر العصامي للطباعة الفنية ، دار الملاك للفنون والادب والنشر ، العراق .

17-السبعاوي ، عبد الرحمن عوني ،(1976)، **العلاقات العراقية التركية (1957-1972)**،جامعة الموصل .

18.سلمان ، مروة خضير ،**(2015)، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد.

19.الشندي ، اديب قاسم ، (2009)، ***واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الاجنبي*** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (1)، العدد(1).

20-الصاوي، عبد الحافظ ،(2017)، **العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الجوار** ، المعهد المصري للدراسات .

21-الصوفي ، علي حمزة عباس ، **(2012)، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958)**، الطبعة (1)، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

22.الطويل ، رواء زكي يونس ، **(2011)، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

23-عذاب ، صبيح بشير ، **(2006)، الاتحاد الاوربي واثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي** ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد(90)،جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاولية .

24-الغالبي ،د. عبد الحسين جليل ، **(2021)، سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي ، دراسة تحليلية لعلاقته بالاحتياطيات والتجارة الخارجية** ، الطبعة (1)،نشر وتوزيع مركز الرافدين للحوار .

25.الغريري ، صفاء سالم خلف ،**(2022)، تحليل وقياس اثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة(2004-2020)**، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الفلوجة .

26.قداح، علي مظلوم ، **(2010)، تأثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البيئة في العراق** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية .

27.**وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ،سنوات متفرقة ،العراق.**

28–محمد ، قبس ناطق ،**(1993)، تركيا وحرب المياه ،مجلة العلوم السياسية** ، جامعة بغداد ، ، كلية العلوم السياسية ، العدد(10).

29–المحمدي ، احمد عباس عبدالله ،**(2020)، العلاقات التجارية العراقية –التركية وافاقها المستقبلية للمدة (2004–2018)**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الانبار .

30.**مجموعة البنك الدولي لعام (2019).**

31–مسلم ، حمدية شاكر ومحمود، هديل حميد ، **(2017)، *اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في حفز الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية*** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد(103)، المجلد (24).

32.المشهداني، علي حسين ، ***(2013)،دراسة واقع السكان في العراق (1960– 2010)***، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (9)، العدد(33).

33.**مركز الاحصاء التركي (2016).**

34.**المركز الديمقراطي العربي ،(2015).**

35– **معهد الاحصاء التركي .**

36–النجيفي ، سالم توفيق و ذنون ،مروان عبد الملك ، **(1993)، التركيب المحصولي وتأثيره على الصادرات الزراعية في تركيا للمدة (1969– 1989)**دراسات تركية ، العدد(4)، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل .

37–النداوي ، خضير عباس احمد ، **(2016)، *التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة ، الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية*** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ، المجلد (22)، العدد(88).

38–نور الدين، محمد (2005)،**احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا** ، مجلة المستقبل ،العدد(302)،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

39–**وزارة التخطيط احصاءات القطاع التجاري للسنوات (2004–2021).**

40.يونس ، عدنان حسين ،(2010)، ***دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي***، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد (8)، العدد(4).

References

41.Arbatli, Ekim,-Arbatli , Eren**,(2017),Turkish Economic**-

42.D.Leberman . Maloney**, (2002) , trade structure and Grothw**, the world bank , washigton : www.world Bank .org

43.MyerS,AMY,(**2007), JAFEE,IRAQ olL SECTOR PAST , PRESENT AND FUTURE** , Rlce UNNIVERSITY ,MARCH.

44 . Net. 144.2019https://kmshare

45.Turunc, Hasan **,(2012),Turkeys global strategy**: **Turkey and lraq**.

46.https://www.tebadul.com/ar/blog

47.**https://www.arizona.com.tr**

48.http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

49.https://www.turkpress.com,2018

.

الملاحق(1)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي التركي للمدة (2004-2021)

القيمة الحالية بالدولار الامريكي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي
2004	408.88	9,80	9.30	25.10	53.10
2005	506.31	9.00	9.20	25.20	53.0
2006	557.06	6.90	8.10	26.0	53.40
2007	681.34	5.00	7.50	26.40	54.90
2008	770.46	0.80	7.40	26.10	55.50
2009	649.27	-4.80	8.10	24.0	57.20
2010	776.99	8.40	9.0	24.50	54.50
2011	838.76	11.20	8.20	26.80	53.00
2012	880.56	4.80	7.70	26.60	54.0
2013	957.78	8.50	6.70	27.70	53.30
2014	938.95	4.90	6.60	28.10	53.80
2015	864.32	6.10	6.90	27.80	53.50
2016	869.69	3.30	6.10	28.10	54.00
2017	859.88	7.50	6.0	29.10	53.50
2018	778.47	3.00	5.80	29.40	54.50
2019	761.00	0.90	6.40	27.20	56.40
2020	719.95	1.80	6.70	28.0	54.20
2021	815.27	11.00	5.60	31.10	52.70

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي http:// www.albankaldawli.org